أوراق البدائل

منتدى البدائل العربي للدراسات
Arab Forum for Alternatives

# العدالة الانتقالية في مصر

## [الإشكاليات والحلول المقترحة]


خلود خالد

منتدى البدائل العربي للدراسات



منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)

العنوان: شقة ٤. الطابق الرابع. ٥ شارع المساحة. الدقي. القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org
Mail: info@afaegypt.org
Telefax: +202-37629937
Twitter: AFAlternatives
Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

# العدالة الانتقالية في مصر

## [الإشكاليات والحلول المقترحة]


## خلود خالد

منتدى البدائل العربي للدراسات


منتدى البدائل العربي للدراسات (AFA): مؤسسة بحثية تأسست عام ٢٠٠٨ وتسعى لتكريس قيم التفكير العلمي في المجتمعات العربية، وتعمل على معالجة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار التقاليد والقواعد العلمية بربط البعدين الأكاديمي والميداني.

ويعمل المنتدى على توفير مساحة لتفاعل الخبراء والنشطاء والباحثين المهتمين بقضايا الإصلاح في المنطقة العربية، تحكمها القواعد العلمية واحترام التنوع، كما يحرص على تقديم البدائل السياسة والاجتماعية الممكنة، وليس فقط المأمولة لصانع القرار وللنخب السياسية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني، في إطار احترام قيم العدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن أجل ذلك يسعى المنتدى لتنمية آليات للتفاعل مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية المهتمة بمجالات التغيير والإصلاح. ويرتكز المنتدى في عمله في هذه المرحلة على ثلاثة محاور: تحليل السياسات والمؤسسات العامة، المراحل الانتقالية والتحول الديمقراطي، الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني.

ويتخذ المنتدى لتنفيذ تلك الآليات والأهداف شكلا قانونيا متمثل في شركة ذات مسئولية محدودة (س. ت ٣٠٧٤٣)


هذه الأوراق تصدر بصفة غير دورية

وهي نتاج سيمنار داخلي ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات

# قائمة محتويات


مقدمة . . . . . ٣

١ - المحاكمات . . . . . ٤

٢- جبر الضرر: . . . . . ٥

٣ - الحقيقة والمصالحة: . . . . . ٦

٤ - الاصلاح المؤسسي: . . . . . ٧

خاتمة . . . . . ٩



**نشر وتوزيع**

رقم الإيداع: ١٨٦١٨ / ٢٠١٢



+2 01222235071

rwafead@gmail.com

www.rwafead.com

## مقدمة

تمر مصر- كحال دول العالم التي قامت بثورات ضد حكامها أو نظام الحكم السياسي في بلادها- بمرحلة انتقالية صعبة المراس ومليئة بالعقبات التي تعرقل عملية التحول الديمقراطي والتي تتطلب طريقة خاصة في التعامل معها لاجتياز ولتجنب الأخطاء التي وقعت فيها العديد من البلاد بعد الانتهاء من أهداف الثورة الأولية بنجاح. استخدمت كل من تلك البلاد الطريقة المناسبة لظروفها الاجتماعية والثقافية وإن تلاقت في عدد من الإجراءات التي اتخذتها في بعض الأحيان، على سبيل المثال قامت كل من بولندا والمجر بما يعرف بمناقشات الموائد المستديرة للانتقال بالبلاد من المرحلة الانتقالية إلى مرحلة الاستقرار والديمقراطية. على الرغم من اتخاذ نفس الخطوات إلا أن الموضوعات التي تمت مناقشتها اختلفت في كل من البلدين، ففي بولندا وافق القائمون على مناقشات الموائد المستديرة إعطاء النظام الشيوعي نسبة في الانتخابات المتفق إجراؤها حتى بعد أن أسقط النظام بالفعل، في حين أن أهم ما أرادت انجازه المجر هو حصول المعارضة على السلطة، وتم إغفال العديد من النقاط الهامة التي ما زالت البلاد تدفع ثمنها حتى هذه اللحظة.

وتتناول الورقة النماذج المختلفة للعدالة الانتقالية: المحاكمات، جبر الضرر، الحقيقة والمصالحة، والإصلاح المؤسسي، ثم تحاول وضع بعض التوصيات لمرور وتطبيق أفضل النماذج تماشيا مع الوضع في مصر.

العدالة الانتقالية هي بشكل عام تنتمي إلى مجموعة من الأساليب التي يمكن للدول استخدامها لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وتشتمل على إجراءات قضائية وغير قضائية على حد سواء. وبالتالي فهي تشمل تطبيق العدالة على سلسلة من الإجراءات أو السياسات مع المؤسسات الناتجة عنها، مع إصلاح نظام قانوني مهترئ، وبناء نظام حكم ديمقراطي[1]. القيمة الجوهرية للعدالة الانتقالية إذن هي مفهوم العدالة وكيفية التعامل مع الماضي، وبالتالي فهي تحوي كل أنواع العدالة وليس فقط العدالة الجنائية، هذا المفهوم، مع التحول السياسي المتمثل في تغيير النظام السياسي، يرتبط بهما مستقبل أكثر سلاما، وديمقراطية.

وتختار الدولة التي قامت بالثورة النموذج المناسب لتطبيق العدالة الانتقالية تبعا لطبيعة الشعب والمناخ الاقتصادي وعدد المصابين والمتضررين في أحداث العنف وقوتها[2]. ويوجد عدد من النماذج لتحقيق العدالة الانتقالية أشهرها:

---

(١) د. رضوان زيادة، دراسة بعنوان: العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في العالم العربي "كيف نحول الأخطاء البشرية عدلا بشريا" على الرابط التالي، https://www.aswat.com/files/Transitional%20Justice%20Sur-Ar.pdf

(٢) المرجع السابق

### ١ - المحاكمات

يعتبر هذا النموذج الأكثر راديكالية في التعامل مع الماضي وإدارته وتقدم كل رموز الفساد للمحاكمة إما أمام القضاء الدولي أو القضاء المحلي أو يمكن المزج بين النموذجين في محاكم مختلطة. في تطبيق هذا النوع من العدالة الانتقالية يقدم كل من تورط في أي نوع من الفساد أو استخدام العنف وانتهاك حقوق الإنسان للمحاكمة ليلقى جزاءه جنائيا في ٣ أنواع من المحاكم (الدولية، المحلية، والمختلطة) يتم محاكمة المتسببين في تعديات حقوق الإنسان والقتل الجماعي وكل اختراقات القانون الدولي أمام أيا من تلك المحاكم[٣]. ويتميز هذا النموذج من العدالة الانتقالية بأنه يرضي المتضررين ويخلص البلاد من كل رموز الفساد والقائمين عليه وتؤدي إلى إخماد حالة الصراع والانتقال السريع إلى مرحلة ما بعد الصراع "البناء".

من أهم مشكلات هذا النموذج من تحقيق العدالة الانتقالية هو صعوبة "فتح الملفات القديمة" يتضح ذلك في دولة التشيك، حيث استمر فتح الملفات القديمة حتى أصبح الأمر الأكثر أهمية حتى من الإصلاح نفسه وهو يعتبر مصدر إلهاء للشعب في بعض الأوقات، كما هو الحال في مصر فتمثل محاكمات رموز النظام السابق مصدر جذب انتباه العديد من المصريين. كما أنه في بعض الأوقات يكون من الصعب الوصول إلى أدلة في حالة القتل الجماعي على سبيل المثال، أيضا لن تتمكن دولة حالتها الاقتصادية متردية من التنفيذ تلك المحاكمات بسبب تكلفتها العالية.

وفي بعض التجارب ثبت صعوبة ذلك خاصة إذا ما زال بقايا النظام القديم أو من عملوا في ظله حتى وإن كانوا يتمتعون بقدر من النزاهة في السلطة وربما يمكن لذلك أن يفسر تعذر محاكمات "رموز" النظام القديم في مصر، واختارت بعض الدول "التصالح" مع النظام القديم فمثلا وافقت المعارضة البولندية[٤] (تضامن) أو(solidarity) ان تتحاور مع النظام الشيوعي السابق حتى يتسنى لها الدخول في الانتخابات فيما يعرف بمناقشات الموائد المستديرة، وفيها وافقت المعارضة "تضامن" على أن تقبل فقط بالمنافسة على ٣٥٪ من المقاعد في البرلمان[٥]، وحصل الحزب الشيوعي على ما يقارب الثلثين على أن تنافس المعارضة على كل المقاعد في مجلس "الشورى" وحصلت المعارضة على الـ٣٥٪ من المقاعد في الغرفة الأولى من البرلمان ومعظم المقاعد في الغرفة الثانية. وفي المجر كان الأساس هو عزل النظام السابق الشيوعي عن العمل السياسي إن قاموا بنقل هؤلاء إلى العمل الاقتصادي وأدى ذلك إلى أن يعيد النظام الشيوعي تكوين نفسه مرة أخرى في صورة حزب جديد وحظى بقبول من الشعب المجري.[٦]

---

(٣)العدالة الجنائية، الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الرابط التالي، http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/criminal-justice

(٤) هاني الريس، مقال بعنوان " شبح الشيوعية الرهيب يطارد النظام في بولندا"،جريدة "الوسط" البحرينية على الرابط التالي، http://www.alwasatnews.com/2729/news/read/375178/1.html

(٥) جيريمي برنستن، مقال بعنوان "بولندا: نموذج أساسي في التحول الديموقراطي، تذكرا لتضامن "، راديو الحرية، على الرباط التالي، http://www.rferl.org/content/article/1060901.html

(٦) تاماس ساركوزي، المرحلة الانتقالية في المجر، المركز العالمي للتحول الديمقراطي، المجر ٢٠١١ صـ ١٩٧

ولم يكن هناك أي من المحاكمات في بلغاريا على سبيل المثال وبالرغم من أن هناك العديد من الدعوات إلى أقامة مثل تلك المحاكمات على الجرائم السابقة، إلا أن عامل التوقيت يلعب دورا مهما في مثل تلك الحالة حيث أنه فات وقت طويل منذ أن أرتكب النظام الشيوعي جرائمه ضد حقوق الإنسان في الفترة من ١٩٤٤- ١٩٨٩.[٧]

٢- جبر الضرر:

يسعى جبر الضرر إلى تحقيق الاعتراف بالأذى الذي تعرّض له ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المنتظمة ومعالجتها. في هذا السياق تأخذ الدول على عاتقها واجبا قانونيا بالاعتراف بالانتهاكات الواسعة النطاق أو المنتظمة لحقوق الإنسان وبمعالجتها في الحالات التي تسببت بها الدولة بالانتهاكات أو لم تحاول جاهدة تفاديها.

وتهدف مبادرات جبر الضرر إلى معالجة الأضرار التي تسبّبت بها هذه الانتهاكات. فتكون على شكل تعويض عن الخسائر التي تمّ تكبّدها، مما يساعد على تخطي بعض تبعات الانتهاكات. ويمكن أيضا أن تكون موجّهة نحو المستقبل - بالعمل على إعادة تأهيل الضحايا وتأمين حياة أفضل لهم- والمساعدة على تغيير الأسباب الكامنة وراء تلك الانتهاكات [٨]

واستخدمت عدد من الدول هذا النموذج مثل حكومة تشيلي التي دفعت أكثر من ١.٦ مليار دولار معاشات تقاعد لبعض ضحايا نظام بينوشي وأرست برنامجا متخصصا للعناية الصحية للناجين من الانتهاكات. وترافق ذلك باعتذار رسمي من الرئيس. يجدر الإشارة إلى أهمية أن يصاحب التعويضات المالية أو الاعتذارات الرسمية عدد من الاجراءات الأخرى كعمل "لجنة التذكر الوطني" أو النصب التذكارية أو ما شابه ذلك من إجراءات حتى لا يقال أن النظم السياسية تحاول شراء صمت الضحايا.

لجنة التذكر الوطني:

تعتبر تلك اللجنة أنها إحدى الوسائل لجبر الضرر عن الضحايا، فهي تعمل على أن تذكر ضحايا الصراع بين الدولة والمواطنين سواء كان بإقامة الحفلات لإحياء ذكرى هؤلاء الضحايا أو إقامة النصب التذكارية مثل "متحف الذاكرة" في تشيلي، أو بعض الأماكن التي تم تحويلها إلى مزار لتذكر الحدث مثل "تلة الدستور" في جوهانسبورغ، سجن سابق أصبح اليوم المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا.. الخ.

في لقاء مع المشاركين في مناقشات الموائد المستديرة في بولندا قال أن عدم وجود لجنة التذكر هي أحد الأخطاء التي وقعت فيها بولندا عند قيامها بعملية التحول الديمقراطي.[٩]

---

(٧) تسجيلات مؤتمر العدالة الانتقالية "منصة صوفيا"، صوفيا، بلغاريا على الرابط التالي،
http://www.youtube.com/user/MVnR2011

(٨ ) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، http://ictj.org/ar/our-work/transitional-justice-issues/reparations، ١٢- ٢- ٢٠١٢

(٩) جانوز أونسيكويكز، مقابلة مع وزير الدفاع الأسبق في بولندا، "السيطرة المدنية على قوات الجيش والأمن"

### ٣ - الحقيقة والمصالحة:

تقتضي عملية البحث عن الحقيقة معرفة ملابسات الأحداث في ظل انتهاكات حقوق الانسان وقت الصراع.. لأنه من حق المواطنين الحصول على الحقيقة كاملة، ولأنه حتى وإن كانت هناك بعض المحادثات عن الإجراءات الواجب القيام بها من أجل العبور بالبلاد من المرحلة الانتقالية، فلا يمكن على سبيل المثال مقاضاة رموز الفساد أو النظم القمعية السابقة من دون التحقق من أفعالها لتلقى الجزاء الموازي لتلك الأفعال.. وتقوم هذه الطريقة على تكوين لجان تقصي الحقائق في وقت ما بعد الصراع للتعامل مع الماضي حتى لا يندثر وتضيع حقوق الضحايا ولا تتم عملية التطهير بشكل مناسب.. وتقوم تلك اللجان أيضا بمنح العفو لبعض من الأفعال طبقا لنوعها وإذا تعدت ما ينص عليه القانون الدولي وللعفو عدد من النماذج:

- العفو الكامل: كما حدث في جنوب أفريقيا فكان نموذج لجنة " الحقيقة والمصالحة" أنه من يصدر العفو عنه، تسقط التهمه عنه تماما ولا يجوز حتى الحديث عنها بل أنه من الممكن أن يمارس السياسة ويتقلد المناصب القيادية بدون أي موانع.
- العفو الجزئي: وفيه لا يدخل المدان المحكمة ولا يحاكم جنائيا وإنما يعزل عن الحياة السياسية والإدارية، وتمثل التشيك مثالا جيدا لذلك فصدر قانون "التطهير" أو" العزل الإداري" في حق من ثبت تورطه مع النظام القديم بعد فتح الملفات القديمة والنظر في العديد منها.
- اللا عفو: وفيه يتم محاكمة "كل" من ثبت تورطه مع النظم القديمة، وهو النموذج الذي يطالب به العديد من الثوار في مصر. وهذه النموذج لا يمكن إغفاله للتعامل مع الماضي ويراعى فيها التوقيت الزمني بحيث لا تنقضي قترة طويلة ما بعد الصراعات في الدول فعلى سبيل المثال، عانت بلغاريا من تلك المشكلة فلم تفتح ملفات الماضي وهو ما سبب العديد من المشاكل اللاحقة،[١٠] حدث الأمر نفسه في أسبانيا لأن الشعب الأسباني لم يفتح الملفات القديمة بعد الإطاحة بفرانكو بل آثر أن تكون العدالة الانتقالية ممثلة في الإصلاح المؤسسي وهو ما سبب أن يكون هناك إعادة للجدل حول تلك الموضوعات في المرحلة الثانية من الانتقال للديمقراطية.[١١]

### المغرب نموذجا:

- تعتبر المغرب نموذجا فريدا في دول الشرق الأوسط والعالم العربي من حيث التعامل مع الانتهاكات التي شهدتها في الفترة ما بين (١٩٥٦ ـ ١٩٩٩) بناء على أمر ملكي في ٧ يناير ٢٠٠٤ الذي اقتضى تكوين "لجنة المصالحة والإنصاف":
- وتقتضي اللجنة النظر في الانتهاكات القديمة ورد الاعتبار للضحايا وتعويضهم ماديا إضافة إلى الجبر الصحي بحيث تتكلف الدولة علاج المصابين جراء استخدام العنف ضدهم كما كونت اللجنة إستراتيجية عامة لمنع تكرار ما حدث. [١٢]

---

(١٠) تسجيلات مؤتمر"العدالة الانتقالية"، منصة صوفيا، على الرابط التالي، http://www.youtube.com/user/MVnR2011

(١١) بيل كيسان، ندوة بعنوان "القضايا الدستورية".

(١٢) الإنصاف والمصالحة: المغرب نموذجا، الموقع الرسمي للجنة المصالحة والإنصاف نقلا عن صحيفة الدستور الأردنية على الرابط التالي، http://www.ier.ma/article.php3?id_article=1498

- وتعطي اللجنة (المكونة من مجموعة من النشطاء السياسيين المفرج عنهم والحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني)[١٣] الفرصة لكل من أصابهم الضرر للتقدم إليها بطلب التحقيق في الشكوى المتمثلة في تعرضهم للضرر أو الإصابة بسبب الممارسات النظام السابق.
- وتقوم تلك اللجنة بالنظر في الدعوى المقدمة إليها ولها الحق في النظر في الملفات القديمة بل وتعطي الفرصة للتسوية السياسية على حسب حجم الضرر التي تعرض له صاحب الدعوى.
- وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها تلك اللجنة من أنها لا تنظر في الانتهاكات إلا إذا ما تقدم لها شخص متضرر ما بالدعوى وقصر الانتهاكات التي تعاقب عليها على الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي[١٤]، إلا أن التجربة كانت ناجحة في المصالحة مع الماضي بل وأيضا العمل على ضمان عدم تكرار الانتهاكات السابقة عن طريق عمل دستور تقرر فيه الحريات العامة والعدالة بين المواطنين.

### ٤ - الإصلاح المؤسسي:

ربما يكون الإصلاح المؤسسي هو أحد التعويضات التي يقبل بها الضحايا في المجتمع والتي تساعد على حل النزاع وتحقيق العدالة الانتقالية في دولة ما، وفي هذا الإصلاح يتم إعادة هيكلة أجهزة الدولة القمعية والمتمثلة في الشرطة والجيش، أو المؤسسات الإدارية لتفادي انتشار الفساد والوقوع في أخطاء الماضي كما ذكر سابقا فإن إسبانيا ترى أنهم قاموا بالإصلاحات الثورية وإن لم تكن هناك ثورة حقيقية وارتضوا بالإصلاح المؤسسي حلا لتحقيق العدالة الانتقالية، وتمثل التشيك مثالا آخر لعملية الإصلاح المؤسسي فتمت عمليات تطهير واسعة لمؤسسات الدولة بدءا من التحقق من ماضي الموظف الحكومي وانتهاء بفتح الملفات القديمة من الأرشيف.

وعليه يتم التعامل مع الماضي من منطلق أن تتم محاسبة كل من تورط مع النظام السابق على أن يتم العفو عن "الموظفين" الذين عملوا مع هذا النظام.

ويمكن في هذا الصدد التطرق باختصار إلى المؤسسات الواجب أن يطولها الإصلاح المؤسسي كطريقة لتحقيق العدالة الانتقالية:

#### الجهاز الأمني والقمعي والعزل الإداري:

بعد أن تهدأ شكيمة الصراع بين المعارضة والنظام القديم، تظهر العيوب الأساسية في الجهاز الأمني سواء كان الشرطة أو الجيش بكونه متورط أساسي في عمليات القمع والانتهاكات لحقوق الإنسان. على سبيل المثال يعتبر الجيش متورط أساسي في الحالة السورية وفي سيراليون والشرطة وجهاز أمن الدولة هو اللاعب الأساسي في عمليات القمع والقتل في بولندا ومصر. وهو الجدل السائد حتى هذه اللحظة في مصر وما ترتب عنه من وجود حالة من عدم الرضا في مصر.

---

(١٣) بشير عبد الفتاح إدريس، مقال بعنوان المغرب وتجربة المصالحة والإنصاف، موقع جريدة الأهرام الرقمي على الرباط التالي، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=812699&eid=165

(١٤) المرجع السابق

فآلية عمل هذه الأجهزة وكل ما يتعلق بها من قضايا، كمعايير اختيار الملتحقين بهذه الجهات وميزانية هذه المؤسسات وخضوعها تحت الرقابة المدنية. وتمثل بولندا نموذجا جيدا في تلك المسألة خاصة فيما يتعلق بالإصلاح للمؤسسة الأمنية وجهاز الشرطة.

## الجهاز القضائي:

الجهة الثانية المعنية بالإصلاح المؤسسي والتي تعتبر ركنا أساسيا في تحقيق العدالة الانتقالية هي الجهاز القضائي وذلك لأنه في أيا من النماذج السابقة تتطلب وجود جهاز قضائي مستقل ونزيه، ويمكننا القول بأن العامل الأساسي وراء النجاح الذي حققته جنوب أفريقيا للخروج من المرحلة الانتقالية يرجع إلى القضاء، وذلك لأن تقديم العفو تم بموجب حكم قضائي أيضا في حالات الإدانة – وإن لم يكن هناك أيا منها في جنوب أفريقيا – كان من المفروض أن تتم بموجب حكم قضائي. يعاني الجهاز القضائي في مصر من إرث النظام القديم وظهر ذلك في العديد من القضايا الهامة منها قضية مطلقي النار على المتظاهرين في السويس والتي حكم على المتورطين فيها بالبراءة، إضافة إلى براءة رموز النظام السابق بجهاز الشرطة.. الخ)[١٥]

قدمت بولندا في هذا الشأن نموذجا جيدا في الإصلاح القضائي فيما يتعلق بآليات التعيين لضمان استقلالية الجهاز وكان ذلك عن طريق "المحاكم الدستورية" المستقلة التي تم تكوينها بعد سقوط النظام الشيوعي وهو ما يقودنا إلى نوع آخر من الإصلاح المؤسسي وهو "الدستور".

### الدستور

رغم أن الدستور ليس "مؤسسة" إلا أنه هو الأساس الذي تنبثق منه كل الإصلاحات الأخرى كما ذكر في النموذج السابق من الإصلاح، فإن من قام على إصلاح المؤسسة القضائية في بولندا هي اللجنة الدستورية المختصة بذلك. كوّنت بولندا عددا من المحاكم الدستورية المختصة بالبت في المسائل الدستورية تبعا لكل نوع على حده بحيث تتخصص كل محكمة في شأن ما. ويجب أن يكون الدستور توافقيا يقوم على حقوق كل أفراد المجتمع بل ويضمن نزاهة وشفافية الدولة.

ومن هنا يتضح أن الخطوة الأساسية نحو أي من الإصلاحات المؤسسية تبدأ بالدستور حتى تتم عملية الإصلاح في إطار ممنهج ولا يتم الالتفاف عليه أو عودة النظم القديمة الفاسدة مرة أخرى، كما كان الحال في المجر والتي يعيد فيها الحزب الشيوعي تكوين نفسه بل والأهم من ذلك أنه حظي بقبول من الشعب المجري. وأيضا في الأرجنتين[١٦] عاد الرئيس السابق المعزول إلى الحكم مرة أخرى في ظل انتخابات حرة وهو ما يلفت النظر إلى الدور الذي لعبه نقص الإصلاحات المؤسسية المدستره.

---

(١٥) زياد عبد التواب، ورشة عمل بعنوان "برلمان بعد الثورة والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية جلسة بعنوان "العدالة الانتقالية وإصلاح الجهاز الأمني" ٢١ مارس ٢٠١٢ منتدى البدائل العربي.

(١٦) د.عمرو الشوبكي، كلمة عن التحول الديمقراطي في مصر والمشكلات التي تواجه البرلمان المصري، تدريب كتابة أوراق التوصيات السياسية، منتدى البدائل العربي للدراسات.

## خاتمة

يقول أحد الخبراء الإسبان عن طريقة التعامل مع الماضي "إذا أردت التعامل مع الماضي، يجب أن تنظر في المرآة وتقول فرانكو". [١٧]

فالتعامل مع الماضي هو المعضلة الأساسية التي تواجه الدول بعد تغيير نظام الحكم بثورات كما حدث في العديد من الدول الأوروبية (بولندا، رومانيا، بلغاريا، والتشيك) أولا ثم العربية لاحقا (تونس، مصر، وليبيا).

تخطت الدول الأوربية هذه المعضلة بطرق تختلف تبعا للظروف التي مرت بها البلاد والوقائع التي حدثت حتى سقوط النظام ففي المجر لم يكن استخدام العنف هو الظاهرة الأقوى نظرا لأن النظام الشيوعي كان ضعيفا بالفعل بعد سلسلة الثورات ضد الحكم الشيوعي التي بدأتها بولندا فكان رد الفعل في التعامل مع الماضي أكثر عقلانية وتسامحا، بل أنهم قاموا بنقل هؤلاء من النظام القديم إلى المجال الاقتصادي وفي التشيك التي كان هناك استخدام للعنف وأدى ذلك إلى محاكمة بعض المتورطين في استخدام هذا العنف من جهة وعلى الصعيد الأخر كانت هناك عملية تطهير واسعة في كافة مؤسسات الدولة وعزل سياسي لكل من ثبت تورطه.

وتوضح المقولة السابقة أن الماضي ينعكس في كل المواطنين، وللتعامل مع الفساد والقضاء على آثار الظلم والنظم الديكتاتورية من المهم أن يبدأ الفرد بنفسه وإن اختلفت الظروف من دولة إلى أخرى.

والحالة المصرية بها بعض سمات المشتركة من كل بلد فهي تشترك مع بولندا في استخدام النظام القديم العنف ومع كل الدول الشرق أوروبية في تغلغل النظام القديم في الدولة، ومع المجر في تحكم النظام القديم في الاقتصاد.

وبالتالي لا يمكن أن يطبق نموذج من النماذج الأربعة السابقة قائما بذاته من دون الاستعانة بالنماذج الأخرى، لأنه سيكون هناك انتقاصا لحق أحد أركان الدولة الأساسية "الشعب أو المؤسسات"، بعبارة أخرى إذا طبقنا نموذج المحاكمات فقط لا بد من الانتقاص من أموال الدولة التي سوف تنعكس على المواطن البسيط بمزيد من الفقر، أما عن نموذجي جبر الضرر فإنه لا يستقيم أن نترك من أفسدوا في البلاد أو انتهكوا حقوق الإنسان وقتلوا المتظاهرين يعيشوا في البلاد فسادا من دون جزاء، ولا يمكن أيضا أن نكتفي بمعرفة الحقائق من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لكل من ثبت أنه مدان كما حدث في جنوب أفريقيا، ولم ينجح الإصلاح المؤسسي كنموذج منفرد في إسبانيا لأنه كما ذكر سابقا أثيرت بعض النقاط على أهمية فتح الملفات القديمة وملاقاة كل ذي عمل من جنس عمله.. ولتفادي الأخطاء السابقة، الحل الأمثل هو ألا تظل مصر حبيسة النموذج الواحد بل من المهم أن تجمع بين مميزات كل من الخبرات السابقة للتماشي مع خصوصية الحالة المصرية وهو ما سيرضي عددا لا بأس به من الجهات المختلفة:

### فمن النموذج الخاص بالمحاكمات:

محاكمة كل رؤوس الفساد ورموزه الظاهر منهم والذي أثر بشكل مباشر على تدهور حالة البلاد اقتصاديا وانتهاك حقوق الإنسان وقتل المتظاهرين العزل، على أن يتم تكوين لجنة تقصي حقائق تحدد بفترة زمنية معينة لتستخرج الحقائق اللازمة للقيام بالمحاكمات مع إعطائها كافة الصلاحيات للدخول

---

( ١٧) حوار مع أستاذ القانون الدستوري في لندن "بيل كيسان".

على ملفات الدولة أو ما بقي منها وفتح أرشيف ملفات أمن الدولة بتمويل وطني وإشراف قضائي مع مؤسسات المجتمع المدني (وهو الحل المفضل)، أو في حالة تعذر ذلك من الممكن اللجوء إلى مساعدة الأمم المتحدة.

### من نموذج جبر الضرر:

يتم تعويض ضحايا المعارك بين أجهزة الدولة الأمنية والمتظاهرين وتعويض أهالي الشهداء بمبلغ مادي مناسب واعتذار الجهات الرسمية وإبداء أسفها عما حدث من تطاولات على الشعب المصري، إضافة إلى تكوين لجنة "التذكر الوطني" التي تم ذكر مهامها سابقا وذلك لجبر الضرر معنويا لأهالي الضحايا والشهداء وعرفانا منا بالجميل لهم.

### من نموذج الحقيقة والمصالحة:

تستكمل لجنة تقصي الحقائق السابق ذكرها عملها في معرفة الحقيقة وإتاحتها إلى كل المواطنين ويلحق بها جزءا خاصا "بالمصالحة" مع بعض هؤلاء الذين عملوا مع النظام السابق ولم يخالفوا القانون الدولي وإعطائهم العفو بشرطين:

١. الاعتراف الكامل بملابسات الأحداث وما أدى إليها ودورهم فيها.
٢. البعد عن الحياة السياسية العامة لمدة لا تقل عن ٥ سنوات.

### من نموذج الإصلاح المؤسسي:

تطهير مؤسسات الدولة بأكملها، وفتح الملفات القديمة تباعا وليس جملة في نفس الوقت حتى لا تحدث فوضى مؤسسيه. تقوم مؤسسات المجتمع المدني بالإشراف على عملية فتح الملفات القديمة والتحقق من فساد المواطنين على أن يتم عزل الفاسدين من مناصبهم ويعطى العفو للموظفين المضطرين للتعامل مع الفاسدين السابقين، على أن يكون هناك شفافية في تلك المؤسسات. وتشرف مؤسسات المجتمع المدني على تلك المعلومات الخاصة بمؤسسات الدولة ثم تصدر تقارير نصف سنوية تعطيها لمجلس الشعب ليتخذ الإجراءات المناسبة في حالة إذا ما كانت المؤسسات تعمل بشكل غير سوي أو فاسد. هكذا يمكن لمصر أن تصنع نموذجا مناسب لحالتها فيما يخص العدالة الانتقالية، وهو ما يمكنها من الانتقال إلى بناء دولة ديمقراطية تلتزم وتراعي حقوق الإنسان وتعد سابقة لتحمي هذه الحقوق مستقبلا كبداية لحياة ديمقراطية سليمة.